



لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الاثنين
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٢

(كينيا)

السيد مثورا

الرئيس :

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

../..

Distr. GENERAL
A/C.4/50/SR.12
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2
United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
A/50/82-S/1995/135, A/50/159-S/1995/312, (بالعربية فقط) A/50/13/Add.1, Add.1/Corr.1 and Add.1/Corr.2
(A/50/168-S/1995/341, A/50/428, A/50/450, A/50/451, A/50/491, A/50/500 and A/50/531

١ - السيد تركمان (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال عند تقديمه لتقريره السنوي بشأن أعمال الوكالة (A/50/13) الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥، إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط قد وصل نقطة مهمة بتوقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ للاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن بينما يتواصل البحث عن حل دائم من المهم ألا ننسى محنة ما يزيد عن ثلاثة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. وأشاد خاصة بالفلسطينيين العديدين بين موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتفانيهم الاستثنائي وجهودهم الشجاعة في ظل أوضاع شديدة الصعوبة. وقال إن الأونروا تعمل في فترة انتقالية صعبة حيث يخالط الآمال الكبرى عدم التيقن والقلق.

٢ - ومضى يقول إن السلطة الفلسطينية تولت مسؤولية أكبر في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية أصبحت الشريك الوحيد للوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأن روح التعاون والدعم المتبادل بين السلطة الفلسطينية والأونروا مشجعة للغاية. إلا أن هنالك حاجة أيضا لدعم السلطات الإسرائيلية التي تسيطر على المنطقة. فعلى الرغم من استمرار العلاقات الطيبة بين الوكالة والحكومة الإسرائيلية، فإن عملياتها لم تتعرق قط كما تتعرق الآن. وينبغي الإشارة إلى حجم تلك العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة: فإن الأونروا تشغل مدارس ومراكز صحية ومراكز تدريب ومستشفى وتقدم الدعم لمراكز الشباب ومراكز برامج المرأة وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية بالإضافة إلى تقديم المساعدة الطارئة للاجئين الأكثر احتياجا. والغالبية العظمى من موظفيها هم من الفلسطينيين المحليين. ومنذ توقيع إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في عام ١٩٩٣، توسع الوجود المشترك للأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بدرجة كبيرة. وتمثل نفقات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة نصف الإنفاق السنوي المتوقع للسلطة الفلسطينية. كما أن الاتحاد الأوروبي مانح رئيسي أيضا. وتولي الأونروا أهمية كبيرة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة لدعم عملية السلام. وأضاف وجود المنسق الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة بعدا حيويا لجهود المنظمة في المنطقة. والأونروا نشطة أيضا في النهج المتعدد الأطراف لعملية السلام بحضورها اجتماعات الفريق العامل المتعدد الأطراف بشأن اللاجئين واجتماعات لجنة تنسيق المعونة المحلية وتوفير خدمات الأمانة للفريق العامل المعني بالبيئة التابع للجنة المذكورة.

٣ - وأضاف يقول إنه في ضوء القلق العميق الذي يساور اللاجئين الفلسطينيين وموظفي الوكالة بشأن مستقبل الأونروا، كان الاجتماع الذي انعقد في عمان في بداية السنة للماضين الرئيسيين للوكالة والحكومات

المضيئة وأعضاء اللجنة الاستشارية اجتماعاً أساسياً. فقد تم الاتفاق على أنه من السابق لأوانه وضع حد زمني لوجود الأونروا لأنها ستظل ذات أهمية حيوية حتى بعد إيجاد حل سياسي لمشكلة اللاجئين. وتم الاعراب عن التأييد لبرنامج الوكالة لتنفيذ السلام ولتركيزها على تنسيق الخدمات. كما تم توضيح الاحتياجات المالية للوكالة في السنوات القادمة على الرغم من استمرار الشكوك، وظهر توافق في الآراء بشأن طبيعة مهمتها على المدى المتوسط.

٤ - وقال إن التأييد الدولي لعملية السلام قد أدى إلى زيادة اهتمام المانحين بتمويل مشاريع الوكالة. وقد جاء ذلك الاهتمام في الوقت المناسب حيث أن الانفاق الذي خططت له الوكالة على المشاريع في عام ١٩٩٥ قد زاد بمقدار عشرة أمثال عن إنفاقها الفعلي في عام ١٩٩١. كما كانت هناك استجابة ممتازة من المانحين لبرنامج تنفيذ السلم الذي يهدف إلى بيان الفوائد الملموسة لعملية السلم لمجتمع اللاجئين من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية وتوليد الدخل وإيجاد الأعمال. كما حدث استثمار كثيف في تشييد وإصلاح وصيانة المدارس والمراكز الصحية والمأوى ومراكز برامج المرأة وإعادة تأهيل المجتمع المحلي وأماكن التخلص من النفايات وحاولات الفضلات. وكان أحد الأنشطة الطموحة للوكالة هو إنشاء المستشفى الأوروبي بغزة الذي سيكون ثاني أكبر مستشفى في غزة. وبعد حالات التأخير الناتجة عن قفل قطاع غزة من المتوقع الآن أن يكتمل في منتصف عام ١٩٩٦. وكان مستقبل المستشفى موضوع مناقشات مع السلطة الفلسطينية، التي سترث المستشفى في النهاية، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

٥ - وأردف يقول إن الأونروا أولت أهمية متزايدة للأنشطة المدرة للدخل بهدف إيجاد أعمال وإيجاد نشاط مدر للدخل ومستدام داخل مجتمع اللاجئين. ومن أنجح الجهود صندوق الإقراض الدائر للمشاريع صغيرة الحجم الذي قدم ائتمانات على أساس غير ربحي لأصحاب المشاريع الفلسطينيين. وسوف يستطيع الصندوق بحلول عام ١٩٩٧ تحقيق الاستدامة الذاتية. كما قدم صندوق إقراض دائر آخر القروض للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في غزة.

٦ - وقال إن النهج الذي اتبعته الوكالة لمعالجة المشاكل الصحية الخطيرة التي تؤثر في اللاجئين يتمثل في التركيز على وضع خطة شاملة للتنمية المستدامة وأعمال التشييد المتعلقة بالمياه والمجاري والصرف. ويمر عدد من المشاريع ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة والحقول اللبنانية حيث الحاجة أشد، بمختلف مراحل الاكتمال. وتعمل الوكالة على تحديد الاحتياجات بوضع الأولويات في الوقت الذي توسع فيه من قدراتها في التخطيط والتصميم والتشييد.

٧ - ومضى يقول إن شبكة مراكز برامج المرأة التي تدعمها الوكالة قد توسعت بدرجة هامة حيث زاد عدد المشاركات إلى أكثر من الضعف في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥. وأدخلت في المراكز دورات مقابل بعض الرسوم. وتتطور الأونروا الآن من مقدمة للخدمات إلى مسهلة للخدمات وهي تخطط لتمكين المجتمع المحلي من إدارة جميع مراكز برنامج المرأة وأنشطة تأهيل المجتمع المحلي والشباب بحلول عام ١٩٩٩.

٨ - واستطرد يقول إن برنامج الوكالة الجديد لتنظيم الأسرة يوفر الإشراف الطبي للحوامل والأمهات بالإضافة إلى توفير الاستشارة ومجموعة كبيرة من طرق منع الحمل. وازداد عدد الوحدات الصحية للأونروا التي توفر خدمات تنظيم الأسرة إلى أكثر من الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية.

٩ - وأضاف يقول إن الأونروا بدأت في عام ١٩٩٥ مبادرة تطوير المنظمة وهو برنامج لتطوير الإدارة يؤمل أن يساعد ليس فقط في تعزيز الجانب المهني لموظفي الوكالة، وإنما أن يسهل أيضا عملية نقل الخدمات في النهاية وأن يساهم في التنمية العامة للموارد البشرية الفلسطينية.

١٠ - ومضى يقول إن الوكالة قدمت المساعدة في أشكال مختلفة للسلطة الفلسطينية حيث وفرت المساعدة التدريسية الطبية والإسكانية لأسر اللاجئين العائدين والمحتجزين الذين تم الإفراج عنهم. وتعمل الوكالة على تحسين وتوسيع الهياكل الأساسية التي تسلمتها السلطة الفلسطينية من الإدارة المدنية الاسرائيلية حيث تقوم ببناء مدرسة ثانوية جديدة وصيانة وإصلاح المدارس القائمة ومواقع التخلص من النفايات ونظم المياه والمجاري. كما قامت أيضا، بناء على طلب من الأمين العام، بدفع أجور أفراد قوة الشرطة الفلسطينية من الأموال التي ساهم بها المانحون. ويتمثل الهدف الرئيسي من اتصالات الوكالة بالسلطة الفلسطينية في توحيد الخدمات لضمان الطابع التكاملي وتفادي الازدواجية مما يمهّد الطريق للنقل النهائي للخدمات في مجال التعليم والصحة والإغاثة وقطاعات الخدمات الاجتماعية.

١١ - وقال إن الأونروا ترصد عن كثب حالة الفلسطينيين المبعدين من الجماهيرية العربية الليبية وهي مستعدة لتقديم الخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة في منطقة العمليات. وقد قامت بالفعل بتقديم الرعاية الطبية والأغذية وأغذية الأطفال للفلسطينيين المحصورين بين مصر وغزة. كما أوفدت بعثة بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى مخيم السلوم على الحدود الليبية المصرية لتقييم حالة اللاجئين.

١٢ - وأضاف يقول إن الحالة المالية للأونروا، تدعو إلى القلق الشديد. وستكون السنة المالية الحالية السنة الثالثة على التوالي التي تنتهي بعجز بالرغم من استمرار تدابير التقشف وخفض التكاليف. إلا أن الوكالة تهدف إلى الاحتفاظ بالمعدل التقليدي للزيادة وهو ٥ في المائة في السنة بالرغم من الطلبات الجديدة على مواردها. ومن بين تلك الطلبات الحاجة لتخصيص اعتماد سنوي في الميزانية العادية لإنشاء صندوق من أجل استحقاقات إنهاء الخدمة. ولا تزال الميزانية ميزانية تقشف وقد أجهدت موارد الوكالة إلى أقصى حد وطلب إلى أمين عام جامعة الدول العربية الاتصال بالمانحين العرب بطلب لزيادة مساهماتهم من نسبة ١ في المائة إلى نسبة ٣ في المائة من الميزانية.

١٣ - ومضى يقول إن تحويل مقر الوكالة من فيينا إلى قطاع غزة يتم على وجه السرعة، حيث بدأت أعمال التشييد لبناء مقر جديد في غزة وتمت تغطية نصف التكاليف الموضوعية في الميزانية تقريبا من تعهدات ومساهمات. كما تم في الوقت ذاته تحويل عدد من الوحدات التشغيلية بنجاح إلى عمان.

١٤ - وأردف يقول إن القيود التي فرضتها السلطات الاسرائيلية أفضت إلى تقييد عمليات الوكالة على نحو خطير في الأراضي المحتلة. واتسمت القيود بصرامة خاصة بالنسبة لموظفي الوكالة الفلسطينيين إلا أن كبار الموظفين الدوليين قد واجهوا بعض المشاكل أيضا. إذ يجري بكثرة تفتيش مركبات الأونروا عند نقطة أرز للتفتيش الواقعة بين غزة وإسرائيل. كما تتعرض حقيبتها الدبلوماسية للتفتيش أيضا. ويبدو أحيانا أن مركبات الأونروا يتم حجزها في حين يسمح لمركبات المنظمات الدولية الأخرى بالمرور. كما أصبحت القيود المفروضة على الحركة وحتى داخل قطاع غزة أكثر صرامة وهو أمر لا يبشر بالخير بالنسبة لنقل المقر في المستقبل القريب. وإذا استمرت الممارسات الاسرائيلية الحالية فلن تستطيع الوكالة تنفيذ عملياتها في غزة والضفة الغربية كما لن تستطيع نقل مقرها مثلما طلب ذلك قرار الجمعية العامة ٣٥/٤٩ ألف (١٩٩٤) دون التعرض لآثار سلبية خطيرة على عملياتها. وكان المفوض العام قد كتب إلى وزير الخارجية الاسرائيلي يعرب عن قلقه البالغ بشأن القيود المفروضة على موظفي الأونروا وتلقى رسالة خطية تنطوي على روح بناءة يأمل بأن تسمح بإيجاد كيفية للعمل على نحو عاجل.

١٥ - وقال إن وضع الأونروا متناقض بتخطيطها لحل نفسها في النهاية في الوقت الذي توسع فيه من برامجها وعملياتها. فقد تم تحقيق الكثير، وحقت الوكالة بعدا جديدا باستجابتها لنداء الجمعية العامة بأن تواصل مساهمتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة. وتستحق الأونروا بأدائها لمهمتها الحرجة في وقت يتسم بتحول تاريخي، الدعم الكامل من الجمعية العامة والبلدان المعنية وجميع الدول المانحة.

١٦ - السيد آس (النرويج): قال وهو يقدم تقرير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا (A/50/491) إنه بالنظر إلى العجز البالغ ٦ ملايين دولار الذي بدأت به الوكالة أعمالها في عام ١٩٩٥ لم تكن التوقعات المالية للسنة مواتية. وقد قام المفوض العام، في الاجتماعات المعقودة مع المانحين الرئيسيين وممثلي الحكومات المعنية الأخرى بتجديد طلبه للمساعدة مرة أخرى.

١٧ - وقال إن السنة الماضية استمرت تشهد تطورات سياسية مثيرة وإيجابية في المنطقة التي تعمل فيها الأونروا، وقد طلبت الأطراف الرئيسية في عملية السلام بالإضافة إلى المانحين الرئيسيين، من الأونروا القيام بدور في مساعدة تحقيق التحسينات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن الحل التدريجي للأونروا في النهاية نتيجة لاستمرار العملية السياسية، قد أثار موضوع استحقاقات إنهاء الخدمة. ووافق المانحون على أن تبدأ الوكالة في أن تدرج اعتمادا لها في ميزانيتها. كما اشترط المانحون أيضا ألا يتم تمويل تكلفة تحويل مقر الأونروا إلى قطاع غزة بأي حال من الأحوال من الميزانية العادية أو من موارد المشاريع الثابتة إلا أنه يوجد حاليا عجز كبير في الصندوق الخاص الذي أنشأته الوكالة لتغطية تكاليف النقل.

١٨ - وقال إن الفريق العامل يشعر بالقلق إذ يلاحظ أن الأونروا لم تستطع مرة أخرى تنفيذ أنشطتها العادية إلا من خلال السحب من احتياطي رأس مالها العامل في عام ١٩٩٤ وأنها تتوقع عجزا آخر في

ميزانيتها في عام ١٩٩٥. وقال إن الفريق العامل يشارك المفوض العام قلقه من أن الأنشطة التي تشكل جوهر خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين تتعرض لمخاطر متزايدة بسبب العجز المزمن في الميزانية الذي سوف يستدعي في النهاية تخفيضاً في البرامج. وسيكون من المؤسف للغاية إذا تم على هذا النحو تقويض الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة للبرنامج. ولذلك يحث الفريق العامل وبشدة جميع الحكومات التي لم تقدم مساهماتها للأونروا حتى الآن أن تفعل ذلك وأن تزيد الحكومات الأخرى من مساهماتها وأن تنظر في تقديم مساهمات إضافية إلى برنامج أعمال السلام وللمشاريع البناء والمشاريع الأخرى.

١٩ - السيدة عبد الهادي (مراقبة عن فلسطين): قالت إن البند ٨٤ قد تجاوز الأونروا إلى القضية الأكبر وذات الأهمية الحاسمة المتمثلة في اللاجئين الفلسطينيين - وهي أقدم وأكبر مشكلة لاجئين في العالم - وإن القرارات المعتمدة بشأن البند ينبغي أن تواصل بيان هذا الواقع.

٢٠ - ومضت تقول إن مفاوضات السلم في الشرق الأوسط بشأن مشكلة اللاجئين والقضايا الأخرى المتعلقة بالوضع النهائي قد تأجلت إلى المرحلة الثانية من العملية. ولا ينبغي عند مناقشة مصير اللاجئين الفلسطينيين أن يساهم المجتمع الدولي الذي يجب أن يحمي حقوقهم أثناء الفترة المؤقتة.

٢١ - ومضت تقول لا يزال ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني بمن فيهم بعض الأشخاص المشردين منذ عام ١٩٦٧ مشتتين في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وغيرها وهم ينتظرون حلاً عادلاً وشاملاً لمحتهم على أساس الحق في العودة أو التعويض مثلما اشترطت ذلك الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

٢٢ - ومضت تقول إنه نظراً للتطورات الأخيرة في عملية السلم ستكون السلطة الفلسطينية الوطنية مسؤولة عن جميع المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية. وقد بدأت بالفعل علاقة عمل للتعاون المرضي بين السلطة الفلسطينية والأونروا، كما بدأ تنفيذ مقرر الجمعية العامة بشأن العلاقة بين اللجنة الاستشارية للأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢٣ - وقالت إن فلسطين ترحب بنقل مقر الأونروا من فيينا إلى قطاع غزة ولكنها تأسف لأن التعقيدات المالية والصعوبات الإدارية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية تتسبب في تأخير هذا النقل. وإن توحيد برامج وخدمات الوكالة مع برامج السلطة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة وقطاعات الخدمات الاجتماعية يعتبر ذا أهمية حاسمة. ولكن من جهة أخرى لا يؤيد وفدها نقل سلطات وعمليات الوكالة إلى السلطة في المرحلة الحالية لأن ذلك ينبغي أن يكون جزءاً من الحل السياسي الشامل لمشكلة اللاجئين. وإلى أن يحين ذلك الوقت تعتبر خدمات الأونروا عنصراً ذا أهمية حاسمة في إنجاز عملية السلم وستظل الأمانة. وإن من السابق لأوانه التفكير في تحديد موعد زمني لوجود الوكالة، وفي الواقع يجب استمرار خدماتها وتحسينها.

٢٤ - وأضافت تقول إن الأونروا نفسها، استجابة للتغيرات التي أسفرت عنها عملية السلم، بدأت تتحرك إلى مجالات جديدة. وكانت المشاريع المنفذة في المرحلة الثانية من برنامج أعمال السلم منتجة إلى أبعد حد من حيث توليد الدخل وإيجاد العمل على الصعيد المحلي في المجالات الخمسة لعمليات الوكالة وكذلك من حيث تطوير الهياكل الأساسية. ولكن مما يؤسف له أن قدرة الوكالة على العمل لا تزال تعوقها التدابير التقييدية والعقابية الاسرائيلية التي تزيد من سوء الأوضاع الصعبة بالفعل.

٢٥ - ومضت تقول إن حالة المحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وكثير منهم لاجئون، لم يتم حلها بشكل كامل ولا تزال مثار قلق شديد. وينبغي الثناء على موظفي شؤون اللاجئين بالميدان للمشورة القانونية والمساعدة التي يقدمونها لحماية حقوق اللاجئين القانونية والإنسانية. وكان عملهم مهما إلى درجة خاصة في منطقة يعتبر العنف الذي تمارس فيها حفنة من المستوطنين المتطرفين مصدرا لتوتر شديد. تمثلت المشاكل الخطيرة الأخرى أثناء الفترة قيد الاستعراض في الزيادة في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ومصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية.

٢٦ - وقالت إن الأونروا، بعد خمسين عاما من العمل تقريبا تظل منارة للأمل والبقاء مع بدء بزوغ عصر جديد من الأمل الواعد والتعايش والرخاء.

٢٧ - السيد بطاينة (الأردن): قال إن اهتمام حكومته بمسألة اللاجئين الفلسطينيين أصبح من المسلمات البديهية. وإن الأردن، وبوصفه المضيف الأكبر عدد من الفلسطينيين اللاجئين ولمواصلته استيعابهم بدون انقطاع منذ عام ١٩٤٨ استجابة منه لكل أزمة جديدة في المنطقة كان البلد الأكثر تحملا وتأثرا بسبب مأساة الشعب الفلسطيني من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية. ولما كان البعدان السياسي والإنساني لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين متشابكين، فقد اهتمت حكومته بكل ما يتصل بأعمال واختصاصات وبرامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ومن الواضح أن إيجاد حل سياسي لمشكلة اللاجئين يعتبر أمرا أساسيا للتوصل إلى التسوية السلمية العادلة الشاملة التي يتطلع إليها الجميع وبانتظار ذلك يجب أن تستمر الأونروا في تقديم جميع خدماتها.

٢٨ - ومضى يقول إن الأردن يشاطر المفوض العام قلقه إزاء الحالة المالية المتردية للوكالة مما قد يرغمها على تقليص خدماتها في عام ١٩٩٦. وكان من شأن العجز الدولي الملحوظ حتى عن تمويل الميزانية غير الكافية لبرامج الوكالة أن اضطرت حكومته لتقديم خدمات بلغت قيمتها ٢٥٠ مليون دولار في السنة للاجئين مباشرة لتلبية احتياجاتهم المتبقية. وبالتالي سينتج عن أي نقص في خدمات الأونروا فرض أعباء مالية إضافية على حكومته المثقلة فعلا بالأعباء. وفي الواقع رغم أن الأردن يستضيف ٤٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين لم تخصص الأونروا سوى ٢٠ في المائة فقط من ميزانيتها لمكتبها الإقليمي في البلد.

٢٩ - وقال إن أي تخفيض في خدمات الأونروا سوف يقوض أحد أعمدة عملية السلم. وعلى نحو ما اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ٤٨/٤٠ فإن أنشطة الوكالة، كغيرها من أنشطة الوكالات المتخصصة والبنك الدولي، تعتبر لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة. ويعتبر اللاجئون الفلسطينيون كلا واحدا بصرف النظر عن مناطق تواجدهم، وقضيتهم قضية واحدة واحتياجاتهم الأساسية متطابقة. ومن شأن نقل مقر الأونروا إلى مكان عملها الجديد أن يعزز من فعاليتها ومن كفاءتها التشغيلية ومواكبتها للاحتياجات المتطورة للاجئين الفلسطينيين.

٣٠ - السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية): أكد من جديد تأييد حكومته التام لعمل الأونروا ولتمديد ولايتها. وقال لقد قدمت الأونروا خدمة لا تقدر بثمن في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أوقات صعبة وحرارة جدا وسيظل دورها حيويا أثناء فترة ولايتها الجديدة. ولقد ساهمت الولايات المتحدة، فعلا، كدليل على تأييد نقل مقرها إلى المنطقة بمليوني دولار في نفقات النقل، ولكن لا تزال هناك حاجة للتمويل من مانحين آخرين لإكمال العملية. وتشعر الولايات المتحدة وبوصفها أكبر المانحين للأونروا بالارتياح لأن مركزها المالي لعام ١٩٩٥ يشير إلى أن الصندوق العام - الذي تحاول الأونروا احتواء نموه بحق - يقترب من التمويل الكامل وأن الاستجابة كانت قوية من المانحين لدعم برنامجها لإعمال السلم. غير أنه ينبغي للأونروا أن تبقي إنفاقها ضمن مستويات التمويل المتاحة لها.

٣١ - وقال إن الأونروا سوف تحتاج لتكييف عملها حسب تطور عملية السلم وتغير احتياجات مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وتعتبر زيادة المشاورات بين الأونروا واللجنة الاستشارية والحكومات المانحة إضافة إلى الدعم والتعاون الكامل مع المجتمع الدولي جزءا ضروريا في أداء ولايتها بنجاح.

٣٢ - ومضى يقول إنه ينبغي الثناء على المفوض العام للأونروا بصفة خاصة إزاء التفاني والمقدرة المهنية التي أبداهما طوال فترة عمله في وقت حرج بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

٣٣ - السيد بيريز كريفو (إسبانيا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إنه نظرا لكون الطرفين المعنيين مباشرة قد ثابرا على منهجهما وظلا ملتزمين بعملية السلم، فقد واصلوا إحراز تقدم ملحوظ. فللمرة الأولى، استطاع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يديروا شؤونهم الخاصة وإن كان ذلك في مجالات محدودة واستطاع آلاف اللاجئين من العودة إلى تلك المناطق. ويجري على نحو تدريجي تحويل نوعية الحياة. كما يعتبر إعادة وزع القوات الاسرائيلية والخطوات الأولية لإنشاء السلطة الفلسطينية مؤشرات ملحوظة لبروز واقع جديد في الشرق الأوسط. وسيشكل إجراء الانتخابات الفلسطينية تطورا مهما على نحو خاص سيعزز من الإنجازات المحققة حتى الآن ويخطط الاتحاد الأوروبي للمساهمة بدرجة كبيرة في تنظيم الانتخابات.

٣٤ - ومضى يقول لقد ولدت هذه التحولات مهام وتحديات جديدة للأونروا. وقد وضعتها خبرتها الطويلة وقدرتها التشغيلية في مركز متميز لدعم عملية السلم المستمرة. فقد كانت الوكالة عاملا أساسيا في تحقيق

تحسينات حقيقية في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين بالرغم من صعوبة ظروف العمل والمعوقات التي لا تزال مصدرا للقلق. وتقدم برامجها العادية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة وقطاعات الخدمات الاجتماعية مساعدات لا غنى عنها لـ ٣,٢ مليون من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية بما فيها أريحا ومنطقة الحكم الذاتي بقطاع غزة. وبالطبع، إن المساعدة التي تقدمها الأونروا هي، بالتعريف، مساعدة مؤقتة ولا يمكن أن تشكل بديلا لحل سياسي دائم لمشكلة اللاجئين. ولكن في الوقت ذاته تظل خدمات الوكالة عنصرا ذا أهمية حاسمة في نجاح عملية السلم وستظل الحاجة لها مستمرة.

٣٥ - ومضى يقول إن الوكالة في النهاية سوف تنتقل عمليات إلى السلطة الفلسطينية بناء على طلبها، وإن مساعدة الوكالة للسلطة الوليدة إذ توسع قدراتها التشغيلية والمؤسسية تلقى ترحيبا خاصا. كما يجد الترحاب أيضا البدء في تحويل مقر الأونروا إلى قطاع غزة وإنشاء عدة إدارات تابعة للوكالة في عمان. كما يتسم بالأهمية الكبيرة استمرار عملياتها من أجل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

٣٦ - وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت مرة أخرى المساهمات الرئيسية للوكالة في عام ١٩٩٤ حيث بلغت مساهماتها أكثر من ١٧٩ مليون دولار. وإن الحالة المالية للوكالة ماثار قلق كبير لتلك الدول. وإن النقص في الموارد المالية للسنة الثالثة على التوالي يهدد برامج الوكالة العادية ويبعث بإشارة سلبية للمنطقة. ولذا يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأخرى إلى زيادة دعمها أو للبدء في تقديم مساهمة مالية من أجل إنجاز عملية السلم في الشرق الأوسط. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدفع حصته ويجري حاليا وضع اتفاقية بين الاتحاد والأونروا لتنظيم مساهمة الاتحاد للوكالة في السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

٣٧ - السيد جلم (تركيا): قال إن الاتفاق الذي وقع مؤخرا بين إسرائيل والفلسطينيين يعتبر خطوة حاسمة نحو السلم وقرب من موعد حل مشكلة اللاجئين ونقل عمليات الأونروا للسلطة الفلسطينية. ويجب عند إجراء هذا النقل مراعاة الأهمية القصوى لعدم خفض نوعية الخدمات التي ظلت تقدمها الوكالة.

٣٨ - وقال منتقلا إلى الحالة المالية للوكالة إنه يلاحظ استجابة مرضية لبرنامج تنفيذ السلم. ومن جهة أخرى بلغت تقديرات عجز الميزانية العادية للأونروا في الربع الأخير من عام ١٩٩٥ أربعة ملايين دولار. وقد فرضت مشكلة العجز المتكررة عبئا ثقيلا على رأس المال العامل للوكالة الذي أوشك على النفاذ. والمجال الآخر الذي شهد نقصا في المساهمات هو الصندوق الخاص الذي أنشئ لتغطية تكاليف نقل مقر الوكالة من فيينا إلى غزة.

٣٩ - ومضى يقول إنه إذ يلاحظ أن بلده قد زاد من مساهمته لميزانية الأونروا لعام ١٩٩٥ بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة بميزانية ١٩٩٤. وأعلن تبرعا بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار لنقل مقر الأونروا إلى غزة وإنه يناشد الدول الأعضاء لزيادة مساهمتها للأونروا.

٤٠ - وأضاف يقول إن تركيا، بوصفها بلداً في المنطقة ظل على الدوام يؤيد قضية الفلسطينيين العادلة، التزمت بمساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة كاملة بالمنطقة وستدعم جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق تسوية تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٤١ - السيد تاكاهاشي (اليابان): رحب بالاتفاق الأخير بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن توسيع الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين وأعرب عن الأمل بأن تواصل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بذل مزيد من الجهود لتعزيز عملية السلم. وقال إن اليابان تعتقد في ظل الظروف الحالية أن هنالك حاجة حقيقية لاستمرار وتعزيز أنشطة الأونروا في مناطق الحكم الذاتي وإنه ينبغي للوكالة، ولا سيما أثناء الفترة الانتقالية، تقديم المساعدة الإدارية للشعب الفلسطيني استكمالاً للخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية. كما ينبغي لها أن تنفذ مشاريع قصيرة الأجل في مناطق الحكم الذاتي ليجاد أنشطة للعمل مما يزيد بالتالي من الإيرادات عن طريق فرض الضرائب. ويعتبر تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي أمرين أساسيين لاستقرار الحكم الذاتي المؤقت. وترحب اليابان بجهود العون الذاتي للشعب الفلسطيني وتدعو لتقديم مساعدة مالية أكبر ولتنويع مصادر الدعم لتلك الجهود.

٤٢ - ومضى يقول إن رئيس الوزراء الياباني قد أعرب مؤخراً عن اهتمام بلده بمواصلة تقديم المساعدة عن طريق القنوات الدولية مثل الأونروا، وأعلن إضافة إلى ذلك قراره بتقديم جزء من تلك المساعدة للفلسطينيين مباشرة. ومن أصل ٢٠٠ مليون دولار أمريكي تعهدت اليابان بتقديمها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ودفعها على مدى فترة سنتين، تم دفع ١٥٠ مليون دولار منها بالفعل. بالإضافة إلى ذلك ساهمت اليابان بمبلغ مليوني دولار في عام ١٩٩٥ لتغطية تكاليف بناء مكاتب الوكالة في غزة وعمان وتناشد الحكومات الأخرى لتحذو حذوها. كما تعهدت بدفع ١٨ مليون دولار للميزانية البرنامجية العادية للأونروا وهو مبلغ يزيد بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار عن مساهمتها لعام ١٩٩٤. وخصصت من أصل التبرعات التي أعلنتها ١١ مليون دولار للصندوق العام للوكالة و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للمنح الجامعية للطلاب من اللاجئين الفلسطينيين و ٦,٥ مليون دولار لمشاريع برنامج أعمال السلم. وساهمت مرة أخرى في عام ١٩٩٥ بمعونة غذائية بلغت قيمتها ٨٠٠ مليون ين للاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عمليات الوكالة التي تعاني من نقص مزمن في الأغذية وستواصل برنامجها لدعوة المتدربين والطلاب الفلسطينيين إلى اليابان وإرسال أخصائيي التدريب المهني إلى المنطقة.

٤٣ - وقال إن وفده يرى ضرورة النظر في تجديد ولاية الوكالة في الدورة الحالية وأن يتم استعراض الولاية المقبلة عند نهاية فترة الخمس سنوات المؤقتة المبينة في إعلان مبادئ الحكم الذاتي الإنتقالي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتبعاً لذلك سيكون من الملائم تمديد ولاية الوكالة لفترة ثلاث سنوات أخرى حتى حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٤٤ - ومضى يقول وفي الوقت ذاته من الضروري النظر في الدور الذي ستقوم به الأونروا في المستقبل ومن الواضح أن هنالك حاجة لتحقيق مزيد من التنسيق بين الوكالة والسلطة الفلسطينية ولذلك فإن وفده يحث على اتخاذ قرار في الدورة الحالية يؤكد أهمية التنسيق ويطلب إلى الأمين العام وضع خطة للعمل

تساعد على تحقيق هذا التنسيق. وينبغي في هذا الصدد ملاحظة أن الأونروا تظل وكالة عمل لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وليست منظمة لتقديم معونة إنمائية. وبالتالي ينبغي أن تقصر الأونروا نشاطها على المشاريع قصيرة الأجل التي يكون لها أثر فوري على الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإيجاد الوظائف وتحقيق تحسينات في مستويات المعيشة.

٤٥ - وقال لقد زاد في الفترة الأخيرة إصدار قرارات معقدة بشأن الأونروا. ويرى وفده أن من الضروري أثناء الدورة الحالية التركيز إلى أقصى حد ممكن على القرارات التي تعالج القضايا المتماثلة. واستنادا إلى التقدم المحرز مؤخرا في عملية السلم فإنه يود دراسة القرارات الفردية والقضايا التي تعالجها من أجل تحديد أكثر السبل فعالية للمساهمة في تحقيق السلم في الشرق الأوسط. ولذلك فإنه يأمل في أن يؤيد أي مشروع قرار يقدم عملية السلم بدلا من معارضتها.

٤٦ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): أكد، بعد أن أشار إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ولا سيما للفقرة ١١ منه، أن أية محاولة لتوطيد اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة بغية الإبقاء على أوضاعهم الراهنة تعتبر مخالفة لقرارات الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان، ولن تؤدي إلى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة. ثم أشار إلى تقرير المفوض العام للأونروا، فأعرب عن رغبته في إبداء بعض التعليقات التي ينبغي وضعها في الاعتبار أثناء المرحلة المقبلة من العمل.

٤٧ - وأوضح، أولا، فيما يتعلق بالصعوبات المالية والصعوبات الأخرى التي ينطوي عليها نقل مقر الأونروا إلى قطاع غزة، الذي يعارض وفده، في أن يعزز مركز عمان من أجل تمكين البلدان المضيفة للاجئين من حضور اجتماعات اللجنة الاستشارية.

٤٨ - وأضاف، ثانيا، أن تدابير التقشف النافذة حاليا في الأونروا أثرت عكسيا على نوعية الخدمات التي تقدمها في الوقت الذي يتزايد فيه عدد اللاجئين، مما يعني عدم قدرتها على تلبية حتى أشد الاحتياجات الأساسية. ولذلك ينبغي حث الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مساهماتها من أجل تغطية العجز المالي.

٤٩ - وأردف، ثالثا، أنه يلاحظ عدم الاتساق بين سياسة الأونروا والتخفيض الإضافي للخدمات والبرامج الذي سيحدث على النحو الوارد في الفقرة ٢٧ من التقرير، إذا استنفذ رأس المال العامل للأونروا كله نتيجة لتغطية ذلك العجز.

٥٠ - وأضاف، رابعا، أنه يأمل في أن يراجع التخفيض المقترح لاعتمادات ميزانية الأونروا المخصصة للبرامج الصحية والاجتماعية المنفذة في الجمهورية العربية السورية ومن ثم أن تزداد لتواكب نمو السكان اللاجئين.

٥١ - وقال، خامساً، إن التقرير قد أغفل الإشارة إلى تحمل الجمهورية العربية السورية أعباء مالية ضخمة بصفتها مستضيفة للاجئين الفلسطينيين. ولذلك فإنه يأمل في أن يتضمن التقرير المقبل المعلومات والأرقام ذات الصلة بهذا الشأن.

٥٢ - وأضاف، أخيراً أنه يأمل في أن تبذل الجهود لتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والطبية التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية مع مراعاة الآثار الخطيرة التي أحدثتها التدابير التقشفية، على تلك الخدمات. وفي الختام أكد استعداد بلده للتعاون مع الأونروا وأعرب عن أمله في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في النهاية حتى يستطيع اللاجئين الفلسطينيون العودة إلى وطنهم وتنتهي بذلك المهمة الصعبة التي أوكلت للأونروا.

٥٣ - السيد الغامدي (المملكة العربية السعودية): أثنى على مثابرة الأونروا في سعيها لتنفيذ مهمتها الشاقة في ظل المضايقات الاسرائيلية لموظفيها وأنشطتها بالإضافة إلى تضائل الموارد المالية وازدياد عدد اللاجئين وضرورة توفير الاحتياجات الأساسية ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. وقال إن التطورات الأخيرة في عمليات السلم والمفاوضات الجارية بين الطرفين، بعثت الأمل في نفوس اللاجئين الفلسطينيين في أن يعودوا قريباً إلى وطنهم. إلا أن ذلك الأمل لن يتحقق إلا إذا استطاعت المفاوضات أن تقدم دون أن يعيقها العناد والمماطلة اللذين تبديهما إسرائيل في كثير من الأحيان. وأضاف أن بلده يواصل تقديم الدعم المالي والمعنوي للأونروا وللפלستينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما مما يعكس ثقته بالدور الذي تقوم به الأونروا. وقال، أخيراً، فيما يتعلق بتحقيق سلم شامل وعادل يؤدي إلى الأمن والاستقرار، إنه يأمل في أن تعتمد جميع الدول المحبة للسلم إلى حث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها إزاء عملية السلم وأن تسهل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

٥٤ - السيد شاكد (إسرائيل): أشار إلى أن عدة اتفاقات إضافية قد تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في السنة الماضية للمساعدة في إنهاء النزاع بين الشعبين وكان أهمها الاتفاق المؤقت الثاني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الموقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقال إن وفده يرى أن الاتفاق الجديد يعكس رغبة صادقة من الجانبين لتنفيذ جميع مذكرات التفاهم والاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن بشأن إقامة سلطة للحكم الذاتي المؤقت الفلسطيني، وأكد من جديد رغبة الطرفين في تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة كجزء من مصالحة تاريخية بين إسرائيل وجيرانها العرب عموماً.

٥٥ - وقال إن حكومته هي الآن في صدد تنفيذ ثلاث مهمات رئيسية هي: إكمال نقل السلطات والمسؤوليات المدنية إلى السلطة الفلسطينية؛ وتحقيق إعادة وزع القوات العسكرية الاسرائيلية ضمن الإطار الزمني المقرر في "المنطقة ألف" من الضفة الغربية؛ وتنفيذ جميع التزاماتها لتمكين الفلسطينيين من إجراء انتخابات ديمقراطية حرة لمجلسهم ولرئاسة سلطتهم التنفيذية. ويعتبر الإكمال الناجح لهذه المهام اختباراً وهدياً لإسرائيل والفلسطينيين على السواء. وتعتبر الفترة المؤقتة الحالية جزءاً لا يتجزأ من الانتقال إلى المرحلة الحرجة التالية وهي: البدء في أيار/مايو ١٩٩٦ بالمباحثات بشأن الوضع الدائم للأراضي.

٥٦ - وأضاف أن اللجنة تدرك الصعوبات المصاحبة لعملية السلم والظروف الخطيرة التي نشأت عن موجة الأعمال الإرهابية المستمرة من خلال القنابل البشرية الانتحارية التي تستهدف أعمالها الإجرامية ليس الإسرائيليين العزل فقط وإنما أيضا جميع شعوب الشرق الأوسط التي تأمل في مستقبل أفضل. وتبذل منظمات مثل حماس والجهاد الإسلامي كل ما في وسعها لتقويض عملية السلم ولتحدي شرعية السلطة الفلسطينية وقيادتها. وذكر أن الأونروا وغيرها من الوكالات والبعثات الدولية في المنطقة لا تعمل بمعزل عن البيئة التي تنجم عن مثل هذه الأعمال الإجرامية. وفي حين تبذل إسرائيل كل جهد ممكن للتسهيل على الوكالة ومساعدتها لطلب من الأونروا التفهم والصبر اللازمين. ففي المرحلة الهشة الحالية من عملية السلم تبرز الحاجة لبذل جهود ضخمة لتوفير الأمن والاستقرار لجميع السكان في إسرائيل وفي الأراضي على السواء. وقال إنه في ظل هذه الظروف سوف يشير بإيجاز فقط إلى أن إسرائيل تعترض على الطريقة التي وصف بها تقرير الأونروا السنوي مختلف الأحداث التي وقعت في الأراضي أثناء السنة قيد الاستعراض بالإضافة إلى أنها أدرجت في التقرير قضايا سياسية تخرج عن نطاق ولاية الأونروا.

٥٧ - وقال إنه في ضوء التقدم الكبير الذي تحقق في السنوات الأخيرة في السعي إلى تحقيق سلم شامل في الشرق الأوسط يرى وفده أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن تركز اللجنة قراراتها بشأن الأونروا على القضايا المتصلة مباشرة بالمهام الإنسانية للوكالة، وأن تمتنع عن اتخاذ قرارات تتصل بقضايا سياسية لا صلة لها بالعمل الذي تعتبر الأونروا مسؤولة عنه، ومنفصمة عن الواقع الجديد في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي تقليص عدد قرارات الأونروا إلى قرار واحد يتصل مباشرة بالمهام الإنسانية للوكالة. وسيكون ذلك أكثر تمشيا مع الحاجة الأساسية للامتناع عن الإشارة إلى قضايا مثل القدس واللاجئين والمستوطنات التي اتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على معالجتها على نحو ثنائي ضمن إطار مفاوضات الوضع الدائم.

٥٨ - السيد المطيري (الكويت): قال إن وفده لا يزال يشعر بالانزعاج إزاء تدني أوضاع المعيشة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة في كل من غزة والضفة الغربية نتيجة لاستمرار السياسات الإسرائيلية القمعية. وقد أثرت الممارسات المضطّعة بها تأثيرا سلبيا على حياة السكان الفلسطينيين وأعاق عمل الأونروا ولا سيما في المسائل المنطوية على الحركة والتدابير الأمنية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوكالة.

٥٩ - ومضى يقول إن وفده يرحب بتوقيع الفلسطينيين وإسرائيل مؤخرا للاتفاق المؤقت الذي ينص على توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية ويأمل بأن تحدث تطورات إيجابية أخرى على الجبهة الإسرائيلية السورية اللبنانية. فإن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق اتفاق سلم دائم وعادل وشامل يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي تنطوي على مبدأ الأرض مقابل السلم والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة.

٦٠ - وأردف يقول إن تأييد الكويت لعملية السلم في الشرق الأوسط ليس رمزيا فقط وإنما هو سياسي واقتصادي مثلما يتضح ذلك من مساهمتها المستمرة بمبلغ ١,٥ مليون دولار للميزانية العادية للأونروا ودفع ٢١ مليون دولار من أصل مبلغ ٢٥ مليون دولار تم التعهد به لتمويل المشاريع الإنمائية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وعلى الجبهة السياسية تشارك الكويت وعلى نحو فعال في الاجتماعات المتعددة الأطراف الناتجة عن عملية السلم في الشرق الأوسط.

٦١ - السيد دودش (تونس): قال إن الدور الذي تضطلع به الأونروا ضروري لتأمين استمرار عملية السلم في مناخ اجتماعي واقتصادي ملائم. وأنه يعتقد أن دورها لن ينتهي إلا عندما يتم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا نهائيا طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) في إطار سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط مستندا إلى القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وما لم يتم التغلب على الصعوبات التي تواجهها الأونروا فسيؤدي ذلك إلى مضاعفات خطيرة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وعملية السلم إذ أن العجز المستمر الذي تعاني منه الأونروا يقيد قدرتها على تحسين مصير العدد المتنامي من أولئك اللاجئين. وأضاف أنه يأسف في هذا الصدد للعراقيل التي تعترض عمل الوكالة في الأراضي المحتلة وأنه يأمل في أن تزول تلك الممارسات بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية. وقال إن دور المجتمع الدولي أساسي في هذه الفترة الحاسمة من عملية السلم وأن من المهم زيادة الدعم المالي لتغطية العجز وتمكين الأونروا بالتالي من أداء وظيفتها على نحو أكثر فعالية في تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين. وقد استمر بلده في تقديم الدعم للأونروا لما فيه مصلحة أولئك اللاجئين وعملية السلم في الشرق الأوسط.

٦٢ - السيد جلبان (الجمهورية العربية الليبية): تحدث ممارسا لحق الرد فقال إنه يود أن يوضح الموقف الليبي بشأن بيان المفوض العام للأونروا فيما يتعلق بالفلسطينيين في الجماهيرية العربية الليبية فذكر أن تأييد الجماهيرية العربية الليبية للشعب الفلسطيني لا يمكن أن يبرز وأن الفلسطينيين لم يطردوا من الجماهيرية العربية الليبية وإنما قرروا بأنفسهم الرحيل، وأنه ينبغي أن نذكر في هذا الصدد أن المساعدة التي يتلقونها من الأونروا لا يمكن أن تعوض لهم عن وطنهم. ولهذا فإنه يتساءل عن السبب في عدم قيام الأونروا، بدلا من مجرد مساعدة أولئك اللاجئين على البقاء، بمساعدتهم في العودة إلى ديارهم وعن السبب في معارضة قرارهم في العودة. وتساءل كذلك عن السبب في عدم احتجاج الأونروا على انتقال اللاجئين اليهود إلى فلسطين من بلدانهم الأصلية في أوروبا ولماذا لم تناشد الإسرائيليين أن يضمنوا عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الشأن. والإجابة على هذه الأسئلة هي أن هناك كثيرين لا يريدون عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وبدلا من ذلك يريدون أن يظل الفلسطينيون لاجئين ويتم توطينهم في البلدان العربية حتى تصبح فلسطين خالصة لإسرائيل. وقال إنه لا يمكن تصور أي حل للمشكلة الفلسطينية لا يولى الاعتبار الأساسي لعودة الشعب الفلسطيني إلى دياره، وهو حقه غير القابل للتصرف كحقه في تقرير المصير وفي الاستقلال وفي السيادة الوطنية وحقه في إقامة وطنه على كل التراب الفلسطيني. وإذا كانت الأونروا مهتمة بحق بحقوق الفلسطينيين وبظروفه الإنسانية، فعليها ضمان وتأيد حق هذا الأخير في العودة إلى وطنه بدلا من تقديم مجرد الدعم المالي خاصة وأن الأونروا تواجه صعوبات مالية قد تؤدي إلى وقف عملها بالفعل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠